

سورة الحجادة

على الرسالة السماة لمعة الفادة

في بيان الجمعة والعادة

هذا شرح للعلامة الشيخ محمد نواوي
الحاوي في بيان الجمعة والعادة للفاضل
الشيخ سالم بن سمير الحضرى نفع الله
بهما آمين

يطلب من مجلس التعليم والتدريس

الليسير

نومان جاولا قدس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله امرنا بإقامة الجماعة والجمعة أحمد سبحانه وتعالى أن أكرمنا بإدخالنا تحت قوله كنتم خير أمة وأشكره أن من علينا بحسب كل زمن بإجراء كلام العلماء الأئمة، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء سيدنا محمد القائل إختلف امتي رحمة وعلى الله السالكين على الملة المستقيمة وأصحابه الطاعنين لأعدائهم بالسيف والعبادة والتابعين لهم بأحسن إلى يوم القيامة (أما بعد) فيقول الفقير كثير المسايي محمد نوري الجاوي هذا شرح على رسالة السمتة لمعة المفادة في بيان الجمعة والمعادة المنسوبة للعلامة الفاضل الشيخ سالم بن سمير الحضري مولانا الشجري مسكننا البتاي مدفنا سميت سلوك الجادة وإزالة الظلمة والمعاناة لمن رغب في إقامة الجمعة مع الاعادة والله الكريم أسأل ويلبني المختار اتوسل أن ينفع به عباده وإن يديم به الإبتغاء للعبادة إنه تعالى على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أولف متبركا باسم الله إذ لا اعتداد بما لا يجعل اسمه تعالى في أوله قيل هذه الأسماء الثلاثة إشارة إلى قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات والمعنى أنا الله المعبود للسابقين للخيرات وأنا الرحمن للمقتصدين وأنا الرحيم للظالمين لانفسهم (وبه) سبحانه وتعالى (نستعين في جميع الأمور) أي الدينية والدنيوية (الحمد لله الذي جعل نورا) أي علما (يستفاد به) أي النور الذي هو علم (عن ظلم الشبهات) المشكلات في الأمور (وتفضل) أي أحسن (على المستفسكين) أي المتعلقين (به) أي النور (بالنجاه) أي الخلاص من المهالك (في جميع الحالات) أي الشؤون (وأشهد أن لا إله الا الله وعنده لا شريك له) فوحده حال امام الله أي لا معبود بحق موجود الا الله حال كونه منفردا في ذاته وصفاته ولا شريك له في فعله فآتي بقوله وحده لتأكيد الرد على الثانوية ويقول لا شريك له لتأكيد الرد على المعزلة وامام الضمير في شهد أي حال كوني منفردا له تعالى بالالوهية كما افاده الشرح قاي (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بالآيات) أي الدلائل (البينات) أي الظاهرة على نبوته ورسالته من الفضائل والمعجزات (صلى الله عليه وسلم وعلى الله) وهو كل مؤمن ولو عاصيا لحديث آل محمد كل نبي (وأصحابه) والصحابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنابه ولو لحظته ومات على الإيمان (مادامت الأرض والسموات) والغرض استمرار الرحمة والتحية دائما (أما بعد) أي بعد ما تقدم من البسملة والحمد لله والشهادتين والصلاة والسلام (فقد سألني) أي استنهم مني (بعض الاخوان اشرف الله على قلبي وقلوبهم بنور العرفان عن حكم إقامة الجمعة في هذه القرى والبلدان) أي طلب مني كتابة ذلك (لما كثرت القول فيها) أي إقامة الجمعة (من اهل الزمن المنسبين إلى العلم في ارضنا من ناحيه عمان) بضم العين وتخفيف الميم وهو موضع باليمن أقام شعر عمان وهي بليدة صغيرة بساحل البحرين عمان وعدن وهذا هو المراد هنا أما الذي بالشام فهو عمان بالفتح. والشديد (فاعتذر) أي اظهرت العذر (إليهم مرارا فليرزدهم) بعد اعتذاري (المراجعة وتكرارا) في الاستفهام عن حكم ذلك وفي طلب كتابة ذلك (واستعنت بالله) على كمال هذه الرسالة (في اصابة الصواب) موافقة كلام العلماء (لما سأله في جواب هذه المسئلة) (و) في (تحصيل ما مله) من كتابته (وان لم أكن من رجال هذا الشأن) أي

الامر العظيم (ولامن فرسان هذا الميدان) بفتح الميم وهو محل سباق الخيل (ولكن كما قيل لشعرا) من بحر الطويل (إذا قل نبت الأرض برعى هشيما) أي نباتها اليابس المتكسر وشجرتها البالية (البيت) أي اقرأ البيت (فاقول) مستعينا بالله (اعلموا) يا أخواني (وفقني الله وأياكم لأتباع السنة) أي الطريقة الشرعية (السنية) أي الصحيحة (وجنبنا البدع التي هي غير مرضية) عند الله وعند رسوله (إن إقامة الجمعة فرض عين) لكل أحد (إذا توفرن) أي صحت (شروطها) أي الجمعة والراجح عندهم أنها فرض يومها لا بدل عن الظهر واختلفوا في تسمية هذا اليوم جمعة فمنهم من قال لأن الله تعالى جمع فيه خلق آدم عليه السلام ومنهم من قال لأن الله تعالى فرغ فيه من خلق الأشياء فاجتمعت فيه المخلوقات ومنهم من قال لاجتماع الجماعات فيه للصلاة (وهي) أي الجمعة (من أعظم شعائر الدين) أي علاماته (التي ورد) أي جاء (بفضلها) أي الجمعة (في الكتاب المبين) أي المظهر للحق وهو القرآن الكريم (وحدث الرسول الصادق الأمين) كقوله صلوات الله عليه وسلم خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه أدخل الجنة وفيه أهبط إلى الأرض وفيه نلب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وهو عند الله يوم المزيد كذلك تسميه الملائكة في السماء وهو يوم النظر إلى الله تعالى في الجنة وكقوله إن الله عز وجل في كل يوم ستمائة ألف عتيق من النار (قال) تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة) أي لصلاة الجمعة (في من يوم الجمعة) أي فيه (فاسعوا) أي أقصدوا وامشوا (إلى ذكر الله) أي إلى الخطبة والصلاة المذكورة بالله (وذروا البيع) أي أتركوا البيع والشراء فان اسم البيع يثنأولهما جميعا (إلى آخر الآية) أي إذا اذن الأذن الواقع بين يدي الخطيب من الواقف أمام المنبر عند قعوده عليه للخطبة لأنه لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذان سواه قال ابن العربي وفي الحديث الصحيح إن الأذان كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا فلما كان زمن عثمان زاد النداء الثالث على دأري التي تسمى الزوراء وذلك إذا ذكر الناس وتباعدت المنازل وسمى هذا الأذان ثالثا لأنه إضافة إلى الإقامة كقوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذنين صلاة لمن شاء والمراد بهما الأذان والإقامة وتوقف بعض الناس أنه اذان أصلي فجعلوا المؤذنين ثلاثة قال ابن عادل فكان ذلك وهما ثم جمعوا لهم في وقت واحد فكان ذلك وهما على وهم ووجه الدلالة من الآية أنه أمر بالسعي وطاهر الوجوب وإذا وجب السعي وجب ما يسعي إليه ولأنه نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن فعل مباح إلا لفعل واجب وقال صلى الله عليه وسلم إن الله افترض عليكم الجمعة في يومى هذا في مقامى هذا في ساعتى هذه فمن تركها أي الجمعة (في حياي أو بعد مماتي) وله إمام عادل أوجبنا من غير حذر فلا يبارك الله له ولا جمع الله شمله) وهذا دعاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاث الجمعة (ألا) ثلثوها يا قومي لما ألقى إليكم (لاحج له لاصوم له ومن تاب تاب الله عليه) وذلك لأن الصلاة جامعة لجميع الطاعة فمن جملتها الجهاد وإن المصلي مجاهد حدوده ونفسه والشيطان في الصلاة والصوم فإن المصلي لا يأكل ولا يشرب وزاد الصيام التمسك بمناجاة ربه وفي الصلاة الحج وهو القصد إلى بليت الله والمصلي قصد ربه البيت وزاد على الحج بقربه من ملكوت ربه قال تعالى واسجد واقترب وروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال أيها الناس إن الله كتب عليكم صلاة الجمعة في مقامى هذا في شهري

هذا في عامي هذا ويضيه واجباً إلى يوم القيامة فمن تركها بحوداتها واستغفها بحقها في حال حيائها أو بعد وفائها وله إلمام عادل أو حائر فليجمع الله شمله ولا تنتهله امره إلا الصلاة له إلا الزكاة له إلا الصوم إلا الحج إلا أن يتوب ومن تاب تاب الله عليه { وروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة { وفي لفظ غير عذر { طبع الله على قلبه { وفي لفظ آخر فقد نبذ الإسلام وراء ظهره { انتهى من تفسير الكرماني {
بفتح الكاف نسبة إلى كرماني { إذا علم ذلك { أي المذكور من الكتاب والحديث { فاعلموا أن الجمعة شروط وجوب لا تجب { أي الجمعة { الأيهما { أي بتلك الشروط { وشروط صحتها لا تصح { أي الجمعة { الأيهما { أي بتلك الشروط { والفرق { يلزمها { أن شروط الوجوب لا يجب على مريد إقامة الجمعة تحصيلها { بل قد لا يمكن كالدعوة وعدم العذر { وشروط الصحة يجب عليه تحصيلها { لأنها في وسع المكلفين { أما شروط وجوبها { أي الجمعة { فسبعة الإسلام والبلوغ والعقل { وهذه الثلاثة شروط في كل عبادة والمجنون والمغنى عليه والسكران أن تعدوا واجب القضاء والأفلا { والدعوة والحرية { أي الكاملة { والصحة { أي عدم العذر { والإقامة { ولواحدة أيام صحابا محل الذي تقام الجمعة فيه ولو تسعت الخلطة فراعخ { وان لم يسمع بعضهم النداء وان لم يسقط طهره لكن لا يحسب من الأربعين { فلا تجب { أي الجمعة { ان اختل { أي نقص شرط منها { أي هذه السبعة { وتجب الجمعة على أعمى وجد قانداً وشيخ هرم وزمن وحداً مركباً لا يشق ركوبه عليه { ولا تسن للجزير بلبس ثياب البذلة وسن لسيدقن أن يأذن له في حضورها ويجب على الولي أمر الصبي بها كغيرها من مأمورات الشرع ولا تجب على من به اسهال لا يقدر على ضبط نفسه ويخشى تلويث المسجد ودخوله في المسجد حينئذ حرام كما نقل عن الرافعي وقد صرح المتولي بسقوط الجمعة عنه ولو خشى على الملية الإتيان أو تغيره كان عذراً في ترك الجمعة فليبادر إلى تجهيزه ودفعه وقد صرح بذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام وهي مسألة حسنة كذا أفاده الحصني { وأما شروط صحتها فستة الأول وقوعها { أي الجمعة { في وقت الظهر فلا تصح قبله { أي الوقت { ولا تقضى بعده { لأن القضاء بعد لرئيل من النبي ولا من الصحابة ولو نسوى أن كان وقت الجمعة باقياً فجمعة والأفطهم شرطاً بان بقائه صحت الجمعة عند الرملى ولا تصح عند بلن حجر { الثاني خطبتان قبلها { أي صلاة الجمعة فمهما مع تقدمها شرط لصحتها كما قاله الشرقاوي { بأركانها الخمسة { وهي حمد الله تعالى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظهما ووصية بتقوى الله وهذه الثلاثة في كل من الخطبتين وقراءة آية مفرمة في أحدهما والأولى أولى والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية { الثالث أن تقام { أي الجمعة { في الخطبة بلداً أو قرية { أي في محل الإتيان بالجمعة عرفاً وما يلزمها ولو من شعف فالكبيرة تسمى بلداً والصغيرة تسمى قرية وشملها الأسراب والفيران والخطبة بكسر الخاء معناها الموضع كما نقل عن ابن الملقن { فليجمع على أهل الخيام في الصحراء { أي من القمعة ونحوها إذ لا تسمى بناء { وان استوطنها { أي الخيام { أهلها { قال الشرقاوي لو كانت الخيام بصحراء وانصل بها مسجد فإن عدت الخيام معه بلداً واحداً ولم تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة فيه والأفلا انتهى فلا تجب الجمعة على أهل البوادي إلا إذا سمعوا النداء من موضع تقام فيه الجمعة فيلزمهم الحضور وان لم يسمعوا فلا جمعة عليهم وبهذا قال الشافعي وأحمد وإسحق والشروط أن يبلغهم نداء مؤذن جهوري الصوت في وقت

تكون فيه الاصوات هادئة والرياح ساكنة فكل قرية تكون من موضع الجمعة في القرب على هذا القدر يجباً على أهلها حضور الجمعة وقال سعيد بن المسيب تجب الجمعة على من آراه المبيلة قال الزهري تجب على من كان ^{على} ستة أميال وقال مالك والليث على ثلاثة أميال وقال أبو حنيفة لا الجمعة على أهل البوادي سواء كانت القرية قريبة أم بعيدة كذا في تفسير الشريفي (الرابع ان لا تسبقها) أي الجمعة (ولا تقارنها الجمعة) أخرى (في بلدها إلا إذا عسر) اجتماع الناس لكثرة تجمعهم ولتقتال بينهم أو بعد أطراف البلد بحيث لا يسمع من محل الجمعة نداءها وكان إذا خرج عقب الفجر لا يدركها حينئذ (جاء النعد) بقدر الحاجة وصحت صلاة الجميع على الأصح سواء وقع أحرام الأئمة معاً أو مرتباً والعبارة في العسر بمن يحضر بالفعل في تلك الجمعة عند ابن قاسم أو بمن يغلب حضوره بذلك المكان عند الزبائدي وإن لم يكن من أهل البلد وإن لم يحضر بالفعل وإن لم تلزمه الجمعة كالزكاة والعبد وإن لم تصح منه كالمجنون فلو كان الغالب يختلف باختلاف الأئمة منه اعتبرنا كل زمن بحسبه وهذا ما اعتمدته الشراعي وجماعة أو بمن تلزمه الجمعة ولو لم يحضر عند الشيخ الخطيب أو بمن تصح منه عند ابن عبد الحق ووافقه بعض المتأخرين فيدخل فيه الأرقاء والصبيان والنساء وفي هذا قسمه عظيمة شمر العبارة في السبق والمقارنة بالراء من تكبيرة أحرام الإمام وإن تأخر العدد إلى ما بعد أحرام إمام الجمعة الأخرى والمقتضى به وقيل لا يجوز النعد مطلقاً وقيل إن كان في وسط البلد نهر خطيمه تقام في كل ناحية جمعة وقيل إن كانت البلدة قري متفاصلة فالتصلت ابنتها تقام في كل قرية جمعة ونشأ هذا الخلاف من سكوت الشافعي لما دخل بغداد على إقامة جمعيتين فيها فسكوته لعسر الاجتماع في مكان على القول الأول الأصح أما على القول الثاني فسكوته لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة يجوز التعدد وعلى الثالث سكوته لحيلولة النهر وعلى الرابع لأن بغداد بلدة كانت قري متفاصلة فالتصلت (الخامس الجماعة فلا تصح إلى الجمعة بالعدد) (أفراداً) إذا لم ينقل فعلها كذلك يضمن أن لا يطول فصل بين أحرام الإمام والعدد والمعتبر خروجاً من الخلاف كذا في فتح الجواهر (والشرط الجماعة في الركعة الأولى) أي بتمامها بأن يستمروا مع الإمام إلى السجود الثاني أما الثانية فلا يشترط فيها الجماعة (فلو) صلى الإمام بالاربعين ركعة شمر (أحدث الإمام في الثانية) فقام كل وحده (أو) لم يحدث الإمام لكن (فارقوه فيها) أي في الركعة الثانية ولو بلا عذر (وهو) أي الإمام (نراه) عن الأربعين وأتموها مقردين صحت أي الجمعة لكن بشرط بقاء العدد إلى السلام فلو بطلت صلاة واحد من الأربعين حال انفرادهم في الركعة الثانية بطلت صلاة الجميع لتبليغ فساد صلاته من أولها فكانه لم يحرم وأعلم أنه تجب نية نحو الإمامة في الجمعة كالمندورة والمعادة والمجموعة بالمطر ولو كان الإمام ممن لا تلزمه كصبي ومسافر والمعتمد أنه لا يشترط لصحتها تقدم إحرام من تنقذ بهم على غيره بدليل صحتها خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره (السادس وقوعها بأربعين على المجتهد المعتمد ممن تنقذ بهم ولو مرضى) خلافاً للقاضي حسين لكان الحصر وعدم الوجوب تخفيف عليهم (ومستهم) أي الأربعين (الإمام) سواء كان هو الخطيب أو لا وبشرط في الخطيب صحة إمامته لهم أيضاً فلا تصح الخطبة من أمي أو ارت أو غوه (وهو) أي من تنقذ بهم الجمعة (أربعون رجلاً مكلفاً) أي بالغاً عاقلاً (حراماً مستوطناً بمحلها) أي إقامة الجمعة بأن يكون بحيث لا يظعن أي لا يسافر

منه في الشتاء وغيره (الحاح كناية) ونجاسة فلا تنعقد بمن انتفى عنه شرط من ذلك كمنوط
خارج بلدها وان سمع النداء ومن غير متوطن كمن اقام على عز معودة الى بلده بعد مدة ولو طويلة كالتفقهة
والنجار فلا تنعقد بهما لكنهما نكحهما (فرج) اذا تقاربا قربتان في كل منهما دون اربعين بصحة الكمال ولو اجتمعوا بالبلد
اربعين لم تنعقد بهما الجمعة وان سمعت كل قرية نداء الاخرى لان الاربعين غير مقيمين في موضع الجمعة والله اعلم كذا
في شرح ابي شجاع للحصتي ومحمد المصري (ويشترط لصحة) الجمعة اغناء (صلاتهم) عن القضاء (والصحة اقتداء بعضهم
ببعض) اما كونهم قراء او اميين غير مقصودين اتفقت اميتهم في الحرف المعجوز عنه وفي محله (هذا ما مشى عليه سيدي)
العلامة أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر (رحمه الله تعالى في تحفته) وسلب شهرته يا ابن حجر ان جده لما كان ملازما
للصمت في جميع احواله لا ينطق الا الضرورة سمي حجرا (ومشى) اي ابن حجر (في غيرها) اي التحفة (على اشتراط صحة
صلاتهم) لانفسهم (فقط) وحينئذ (فلو كان فيهم) اي الاربعين (امي واحد) او أكثر لم يقصر في التعلم صحت
الجمعة ان كان الامام قارئاً (لان الأمي اذا لم يكن مقصراً تغنيه صلاته عن القضاء والامي هو من عجز عن إخراج
الحرف من مخرجه او عجز عن اصل تشديده من الفاعلة) (و) اذا جرينا (على ما في التحفة) لم تصح اي الجمعة (لعدم
صحة الاقتداء) اي اقتداء القارئ (به) اي الأمي واذ لم يصح الاقتداء به لم يصح الارتباط به سواء امكنه التعلم
اولا وسواء علم حاله اولاً (لان عبارة فتح الجواد) شرح الارشاد الصغير (ولو كانوا) اي المصلون الجمعة (اربعين
فقط) من غير زيادة (وفيهم) اي الاربعين (امي واحد قصر في التعلم لم تصح جمعتهم لبطلان صلاته) اي
الأمي المقصر (فيقتصرون) اي ولا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصارت كافتداء القارئ بالامي ولو جملوا كلهم
الخطية لم تصح الجمعة بخلاف ما اذا جهلوا بعضهم كذا في المنهج القويم (فان لم يقصر) الأمي الواحد (والامام قارئ
صحت جمعتهم) لاغناء صلاة الأمي عن الاعادة لعدم التقصير هذا (على خلاف ما أفق به البيهقي كما لو كانوا) اي المصلون
الجمعة (كلهم اميين في درجة واحدة) اي في الحرف المعجوز عنه وفي محله وان اختلفوا بدلا فشرط كل ان تصح صلاته
لنفسه وان تكون مغنية عن القضاء وان لم يصح كونه اماما للقوم اما اذا لم يكونوا في درجة في ذلك فلا تنفع جمعتهم
لعدم صحة اقتداء بعضهم ببعض لان كلا يحسن ما لا يحسنه الاخرى (انتهت) اي عبارة فتح الجواد (ومشى) ابن حجر
(في التحفة على ما افق به البيهقي قال) اي ابن حجر (فيها) اي التحفة (رحمه الله تعالى) فلو كانوا قراء الاوحد منهم فانه
امي لم تنعقد بهم الجمعة كما أفق به البيهقي لان الجماعة المشروطة هنا (أي في الجمعة) (للصحة صيرت بينهم) اي الشخصين
(ارتباطا كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصارت اي ذلك الارتباط) كافتداء قارئ بامي الى اخر عبارته
(رحمه الله تعالى) قال لا فرق بين ان يقصر الامي في التعلم وان لا وان الفرق غير قوي للارتباط المذكور فلا تصح ارادة
المقصر هنا لانه لا يحسب من العدد لانه ان امكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطلة والا فلا حاجة لانزله
له ومن لم يمت لا يحسب من العدد (انتهى) وقال احمد بن عبد الرزاق الرشدي وقد يقال ان كانت العلة التقصير
فلا معنى لتقييد عدم الصحة بعدم كون الأميين في درجة واحدة لان صلاتهم باطلة بكل حال لتقصيرهم سواء كانوا
في درجة ام درجات وان كانت العلة الارتباط فما وجه كون العلة التقصير في محل والارتباط في محل اخر

فالحاصل ان العلة في عدم الاعتقاد بالاميين تقصيره هو الموجب لعدم اغناء صلاتهم عن القضاء فالحال مع بلوغهم (١١)
(فقصير من كلامه) اي ابن حجر (رحمه الله) انه اذا وجد في قرية اربعون رجلا كاملين في الصفة (المعتبرة) (وجبت)
عليهم (إقامة الجمعة) فيها (ولا يعذرون في تركها) اي الجمعة (ولو كانوا كلهم اميين اذا كان فيهم من يحسن
الخطبة) اي بالعربية في الاركان فان لم يكن شتم من يحسن العربية ولم يمكن تعلمها خطب بغيرها فان امكن تعلمها
ولو بالسفر الى فوق مسافة القصر وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية ويكفي في ذلك واحد فلو تركوا التعلم مع إمكانه
عصوا واجتمع لهم فيصلون الظاهر (واما صحتها) اي الجمعة (منهم) اي الاربعين (فهي على اربعة احوال الأول
ان يكونوا) اي الاربعون (كلهم قراء اي يحسنون الفاتحة) بشرطها الخمسة الآتية (الثاني ان يكونوا اميين في درجة
واحدة) بان اتفقوا في الحرف المعجوز عنه وفي محله وان لم يتفقوا في الحرف المائي به كان يحجزوا عن راء صراط وأبدلها احد هذين
والآخر لهما (فصح) اي الجمعة (في هذين الحالين قطعا) اي بالاخلاف هذا اذا لم يكونوا مقصرين كما هو معلوم اما لو عجز أحدهم

عن راء غير والاخر عن راء صراط أو عجز احد هذين الراء والاخر عن السين مثالا فلا تصح لعدم صحة اقتداء بعضهم ببعض
لان كلا يحسن ما لا يحسنه الآخر (الثالث ان يكون فيهم أتمى لم يقصر في التعلم فتصح) الجمعة (ايضا على ما مشى) اي ابن حجر
(عليه في غير التحفة) وهذا هو الاتفاق بحسن الشريعة كما قاله محمد ابو حنيفة الدماطي ثم للدني (الرابع ان يكون فيهم أتمى قصر
في التعلم فلا تصح) الجمعة (قطعا) اي جز ما اي بالاخلاف (لبطلان صلاته) اي الامي المقصر (من جمعة) وظاهرها كما هو صريح العبارة
للمقدم (اي المنقولة في فتح الجواد (فتبين) بما تقدم من تقسيم الاحوال (ان الجمعة تصح في الحالين المتقدمين) وهم في حال
كونهم قراء وفي كونهم اميين غير مقصرين اتفقت اميتهم وان اختلفوا في الابدال لصحة اقتداء بعضهم ببعض (وفي الثالث
الاخلاف) ففي قول لا تصح الجمعة لان فيها أميا لا تصح امامته للقوم وحينئذ لا يصح الارتباط معه وفي قول تصح الجمعة
لصحة صلاة الأتمى لنفسه (والمعتمد والبطلان) لكن الاتفاق بحسن الشريعة صحة الجمعة في هذا الحال (وتبطل)
أي الجمعة (في الرابع) لانهم في هذه الجمعة اي لا تقنيه صلاته عن القضاء لتقصيره عن التعلم (إذا علمت ذلك) اي المذكور
من التصيل (فاعلم ان عدم إحسان الفاتحة ليس عذرا يبيح ترك الجمعة) بالكلية (واللجان كان عذرا يبيح تركها) (وما
وجبت) اي الجمعة (على الاميين) غير المقصرين (المتحدين) في اميتهم (كما تقدم وانما هو) اي احسان الفاتحة (شرطا
لصحة الصلاة) اي صلاة كانت (فإذا صححت الصلاة بدونه) اي احسان الفاتحة يسلب عدم التقصير او يعلم امكان التعلم
(صحته) اي لمن لم يحسن الفاتحة (الجمعة والآفلا) روى عن سهل بن عبد الله التستري انه قال سلوا الى الله عرجا
ومكاسير (واعلم انه) اي الشأن (إذا اجتمع في القرية اربعون كاملون لزمهم إقامة الجمعة وحرم عليهم على المعتمد
تقطيل محلهم منها) اي الجمعة (وان صلوا في غيره) لأنهم أما تواشعوا الاسلام (قال سيدي) الشيخ زين الدين بن
الشيخ عبد العزيز (صاحب فتح المعين) تلميذ الشيخ ابن حجر (فيه) اي فتح المعين (فروع لو كان في قرية اربعون كاملون
لزمهم الجمعة) اي في تلك القرية (بل يحرم عليهم على المعتمد تقطيل محلهم من إقامتها) اي الجمعة (ويعزم) (الذهاب اليها)
اي الجمعة (في بلاد اخرى وان اسمعوا النداء) من هذا البلد (قال ابن الزفة وظاهره أنهم) أي اهل تلك القرية (إذا سمعوا
النداء من مصر) اي بلاد صعيد (فهم يخبرون بين ان يحضروا البلد للجمعة وبين ان يصلوها في وقتهم انتهى كلامي)

اى صاحب فتح الميعين (رحمه الله تعالى) ثم اذا حضر البلد لم يحسبوا من العدد لانهم
 في حكم المسافرين وقال الشربيني في تفسيره وذهب قوم الى ان كل قرية اجتمع فيها أربعون
 رجلا بالصفة المتقدمة تجب عليهم اقامة الجمعة فيها وهو قول عبد الله بن عمر وقول عمر بن
 عبد العزيز وبه قال الشافعي وأحمد واسحق قالوا لا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين رجلا على هذه
 الصفة وشرط عمر ابن عبد العزيز مع الأربعين ان يكون فيهم رجال اى كالباشا (وهذا) اى المذكور
 (صرح في وجوب اقامة الجمعة على اهل القرية التي يجتمع فيها) اى تلك القرية (اربعون كاملون)
 اى تجب الجمعة عليهم (وان لم يحسن بعضهم) او كلهم (الفاقة) وان كانوا مقصرون (لأنه
 ليس من لانهم صحتهم) اى الجمعة (عدم وجودها بل يجب عليهم امر ان الاول تعلم الاميين الفاقة
 المجزئة) للصلاة ولو بالسفر الى ما فوق مسافة القصر (والثاني اقامة الجمعة اذا علمت ذلك)
 اى الحكم المذكور (تبين انه لا يجوز لاحد) من الناس (أن ينهى أهل تلك القرية واشباؤها
 كما حدث) اى انتهى (الآن) اى كما وقع النهي في زماننا هذا (عن اقامة
 الجمعة التي هي واجبة اصالة) ان (بأنهم يصلاة الظهر بدلها مستدلا ببطلان
 صلاة الجمعة) اذ لم يكن الاربعون كلهم يحسنون الفاقة (كما هو غالب أكثر البلاد) (لانه) اى
 انتهى عن اقامة الجمعة (لوقوعهم في محظورات) اى محرمات (منها) اى المحظورات (ترك
 الجمعة على الايد) اى دوام الدهر (ومنها ظن الاميين) المنهيين عن اقامة الجمعة للمأمورين
 بأداء الظهر فقط (صحت صلاتهم غير الجمعة وهي) اى والحال أن صلاتهم مطلقا (بطلت)
 يجب عليهم القضاء (ومنها) اى المحظورات (وفروعهم) اى غيبتهم (في أعراض أهل العلم)
 اى اجسادهم (الذين امروا) الناس عامة (باقامتها) اى الجمعة (واقاموها بانفسهم
 في تلك القرى والبلدان وغيبتهم) اى أهل العلم (كبيرة) اى اثم (بالاجماع) فان لم يهرسهم
 فاك سفيان ابن عيينة اذا كانت نفس المؤمن محبوسة عن مكانها في الجنة بدينه حتى يقضى فكيف
 بصاحب الغيبة فإن الدين يقضى والغيب لا تقضى (ومنها) اى المحظورات (مفسد
 اخر كالزنا) اى الخاصم (والشقاق) اى العداوة (المتولد) اى الناشئ عن ناهي اقامة
 الجمعة (بين أهل تلك القرية بسبب إبطال الجمعة) اى اسقاط حكمها (والظن) اى
 التعيب (في علمائهم المتقدمين وغير ذلك) اى من المفسد كالهجران (فيكون الرجل) اى الناهي
 عن ذلك (سببا لذلك) المذكور كله (تعوز بالله) اى يلجأ اليه (من غضبه وشره وانفسا

والتشبيهان) إعلم ان امر الجمعة عظيم وهي نعمة جسيمة امتن الله بها على عباده فهي
من خصها بخصها جعلها الله محط رحمة مظهره لأن آثار الأسبوع ولشدته اعتناء السلف الصالح
بها كانوا يبكرون لها على السرج فاحذر ان تنهاون بها مسافرا او مقبلا ولومع دون أربعين
ينقلد لمن قال بمحبتها بدون أربعين والله يردي من يشاء الى صراط مستقيم وإعلم ان إقامة
الجمعة لا يتوقف على إذن الامام أو نائبه باتفاق الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة وعن
الشافعي والاصحاب انه يندب استدثانه فيها خشية الفتنة وخروجها من الخلاف اما
تعدد لها فلا بد فيه من الإذن لانه محل اجتهاد (ثم اعلم انه) اي الشأن (يجب على امرأ
تلك القرى ان يأمرهم بتعلم الفاتحة الجزئية للصلاة) واقامة الجمعة بعد ذلك) اي الامر
بالتعلم (وتعلمهم) اي الامراء ايهم (ان صلاة الاميين) اي المقصرين (منهم) اي
اهل القرى (لا تصح) يجب عليهم قضاؤها (سواء الجمعة وغيرها ما داموا مقصرين في التعلم
وتعلمهم ان الجمعة واجبة عليهم) وجوب حين (ولا يعذرون) لا يقبل عذرهم (في تركها)
اي الجمعة من غير عذر مجوز تركها (بل ان تركوها ابتغاء لمن يأمرهم بها) اي بتركها (فهم أثموا
من وجهين عدم صلاة الجمعة وعدم تعلمهم الفاتحة اللذين هما واجبان عليهم) لا تخيم فيهما
(فمثلهم) اي صفتهم (كمثل المحدث) اي كصفتهم (فاذا دخل وقت المكتوبة) اي الصلوات الخمس
(وجب عليه) اي المحدث (الوضوء أو لا ثم الصلاة وحديثه الذي لا تصح) اي الصلاة (معه)
اي حدث (لا يسقطها عنك) اي المحدث (بل يجب عليه فعل الاثنين) الوضوء والصلاة
(فكذلك اصل القرية المذكورة يجب عليهم) فعل الاثنين (تعلم الفاتحة) لأجل صحة الصلاة
(ثم صلاة الجمعة وعدم إحسانهم الفاتحة لا يسقط عنهم وجوبها) اي الصلاة (كما تقدم
فان ابي) اي امتنع (الاميين من) التعلم فوجودهم كعدمهم) فلا يعتد بهم
فان ثم العدد من القراء صلوا الجمعة (في قريتهم) والركبان نقص العدد المعتبر (فان كان بعضهم
في قرية اخرى) جمعة صحيحة بحيث يسمعون منه (أي من محل قريب منهم) النداء بشرطه
بان يبلغ واحدا منهم وهو واقف بطرف محلة التي يلي بلاد الجمعة نداء شخص على الصوت عرفا
يؤذن في علو وهو واقف بمكان مستو ولو تقديرا من طرف محل الجمعة الذي يلي محل
السامع لا الطرف الاخر ولا وسط البلد بحيث يعلم ان ما يسمعه نداء الجمعة وان لم تبين له

كلماته وبحيث يكون معتدل السمع مع سكون الريح والصوت (وجب على القراء السعي) أي الذهاب إليها
 أي إلى محل في قريتهم أو إلى الجمعة الصحيحة (ولا يصح ظهروهم في بلدهم ما لم تقتضهم) أي الجمعة الصحيحة (بسلام امامها)
 أي تلك الجمعة لأنهم لا يعذرون في تركها ما لم يوجد عذر شرعي (وان لم تكن بقريتهم جمعة صحيحة) بان لم توجد الجمعة
 أصلاً أو وجدت لكن فقد شرط من شروط صحتها (صح ظهروهم مطلقاً) أي سواء كان الظهر بعد سلام امام الجمعة أو قبله
 (هذا حكم القراء واما الاميون) الممتنعون من التعلم (فصلاتهم باطلة مطلقاً) أي سواء كانوا متفقيين في اميتهم أم لا
 لتقصيرهم للموجب لاعادة صلاتهم اما الامي الذي لا يمكنه التعلم بان مضى زمن عليه وقد بذل فيه وسعة للتعلم فلم يقع الله
 عليه بشيئ فصلاهم صحيحة ولا اعادة لكن لا تصح امامته الا مثله وهذا الامي قسم آخر وهو غير الامي الذي لم يقصر كما نقله
 الكردي عن ابن قاسم (قال سيدي) الشيخ زين الدين (المليباري في فتح المحين واذالم يكن في القرية جمع) ذو عدد (تعتقد بهم الجمعة)
 بان لم يبلغوا اربعين بصفة الكمال (ولو بامتناع بعضهم منها) أي من اقامة الجمعة (يلزمهم) أي الجمع القليل (السعي) أي
 الذهاب (إلى بلد يسمعون من جانبه) أي البلد أي من الجانب الذي يليهم لا من الطرف الآخر ولا من وسط البلد (النداء) أي اذان
 الجمعة كما مر (انتهى) فان سمعوا من محلين قدم الأكثر جمعاً فالأقرب اليهم ولو صادف ان اهل بلد جميعهم اكلوا بصلاً وتعذر زوال
 راحته فلا يسقط عنهم وجوب الجمعة اذ لا يجوز لهم تعطيل الجمعة في بلدهم (وقال ايضا) أي زين الدين في ذلك الكتاب (فج)
 لا يصح ظهروهم من لا عذر له قبل سلام الامام أي من الجمعة ولو بعد رفعه من ركوع الثانية لتوجه فرضها عليه بناء على القول
 الأصح انها الفرض الأصلي وليست بدلاً عن الظهر وبعد سلام الامام يلزمه فعل الظهر فوراً وان كانت اداء لعصيانه
 بتقويت الجمعة فاشبه عصيانه بزواج الوقت (فان صلاها) أي الظهر قبل سلام الامام من الجمعة (بجاهلاً) بعدم صحة الظهر قبله
 (انعتقد) أي الظهر (تقلاً) أي مطلقاً (انتهى كلامه) أي زين الدين (رحمه الله تعالى) ولو ترك الجمعة اهل بلد
 وقد نزلتهم وصلوا الظهر لم تصح الا ان ضاق الوقت عن اقل واجب الخطبتين والركعتين ولو كان
 المصلى واحداً منهم علم من عادتهم انهم لا يصلون الجمعة كذا في المنهج القويم (ثم اعلم
 ان شروط احسان الفاتحة خمسة الاول ان ينطق بجميع حروفها اذا كان قادراً) أي على
 نطقه (وهي) أي عدد حروفها (على قراءة ملك بلا الف مائة وواحد واربعون) لكن الافضل بالالف
 لان الحرف الواحد بعشر حسنات (و) حروف الفاتحة (مع تشديداتها) أي الفاتحة (مائة وخمسة
 وخمسون) لان الحرف المشدد محسوب بحرفين (والبسملة آية منها) أي الفاتحة ككل سورة
 غير براءة (وتشديداتها) أي الفاتحة (اربعة عشرة تشديدة) فيجب مراعاتها لانها صفات
 لحروفها المشددة ووجوبها شامل لصفاتهما (فان خفف مشدد انقص منها حرف لان الحرف المشدد
 محسوب (بحرفين) ثم ان غير التخفيف المعنى فان تعمد وعلم بطلت صلاته كتخفيف اياك بل ان
 اعتقد معناه كفر لان اياها قصر مخففاً اسم لضوء الشمس وان كان ناسياً او جاهلاً او كان التخفيف
 لا يغير المعنى لم تبطل صلاته بل تبطل قراءته ولو شدد المخفف أساء واجزأه ومعنى كونه أساء
 انه يحرم عليه ذلك مع العمد والعلم والقدرة على الصواب (الثاني ان لا يبدل منها) أي الفاتحة (حرفاً آخر
 فان ابدل قادراً) على الصواب (او من) لم يقدر عليه لكن (امكنه التعلم) فان كان لا يبدال يغير المعنى بان ينقل

الكلمة الى معنى آخر كابدال حاء الحمد لله هاء وابدال ضاد ولا الضالين ظاء او يصير الكلمة
لا معنى لها (ولو) كان المبدل (ضاد ابطاء) في غير المغضوب او ذالا في الذين بزاي اودال (فان علم تحريمه)
اي الابدال (وتعمد) الابدال (بطلت صلاته والا) بان جعل التحريم اونسى الابدال (فقراءه
لتلك الكلمة باطلة) اي فيجب عليه اعادتها على الصواب قبل الركوع والا بطلت صلاته كما قال (فان عاد
على الصواب قبل طول الفصل كمل عليها) اي القراءة (والافلا) يكمل لان صلاته قد
بطلت وان كان الابدال لا يغير المعنى كالعلمون بالواو لم تبطل صلاته بل تبطل -
قراءته لتلك الكلمة فان لم يعدها على الصواب قبل الركوع وركع عامدا بطلت صلاته
وقال بعضهم ان الابدال مع العمد والعلم والقدرة على الصواب مبطل للصلاة مطلقا
وان لم يغير المعنى كالعلمون لانها كلمة اجنبية (الثالث ان لا يلحق الحنا يغير المعنى كضم تاء
انعمت او كسرها وكسر كاف اياك ونحو ذلك اكفتح همزة اهدنا (مما يبطل اصل المعنى) كابدال
ذال الذين نزايا اودالا مهملة (او يحمله) اي ينقل (الى معنى آخر) كما في الامثلة المتقدمة والمراد باللحن
تغيير شيء من حركة الفاتحة او سكاتها (او يحبري فيه) اي اللحن (من) التفصيل ما مر في
الابدال في علم التحريم والعمد اي فان تعمد اللحن وعلم القارئ بطلت
صلاته وان كان ناسيا للحن او جاهلا بالتحريم بطلت قراءته فيجب عليه
اعادتها على الصواب قبل الركوع والا بطلت صلاته هذا كله ان كان قادرا
على الصواب ولو بالتعلم (وامام العجز) عن الصواب وعن تعلمه (فلا
تبطل قراءته مطلقا) اي ولو مع العلم والعمد وصلاته صحيحة في نفسه
وتصح امامته مثله وان كان اللحن لا يغير المعنى كضم هاء الحمد لله
او ضم صاد صراط وكسرباء نعبد او فتحها او كسرنونها فلا تبطل به
الصلاة مطلقا لكن يحرم عليه ذلك مع العمد والعلم من حيث كونه قرآنا
وتصح قدوة مثله به دون غير مثله (المربع ان يوالى بين كلماتها)
اي الفاتحة (بان لا يفصل بينها) اي كلماتها (باكثر من سكتة
التنفس والعي) بكسر العين وهو التعب من القول (ولو) كان
الفصل (بذكر اجنبي لا يتعلق بالصلاة) اي وان كان كحمد عا طس
فان ذلك يقطع الموالاة فيعيد القراءة ولا تبطل صلاته نعم ان وقع ذلك
نسيانا لم يقطع بل يبين على ما قرأه لعذره ويقطع الموالاة ايضا سكوت
طويل وهو ما يزيد على سكتة التنفس والعي ان لم ينو القطع وذلك ان
تعلمه وسكوت يسير قصد به قطع القراءة اما مجرد قصد قطع القراءة

فلا يضر وكذا سكوت بقدر التنفس والمعنى وان طال لانه معذور كالسكوت
 لتذكر آية فيها (الخامس ان يربتها) اي الفاتحة (على نظمها المعروف بان
 لا يقدم بعض كلماتها او حروفها على بعض) لان الترتيب مرجع مناط البلاغة
 والاعجاز (انتهى) اي شروط احسان الفاتحة (فتبين بما تقرر) من خمسة شروط
 للاحسان (ان من قرأ الفاتحة بجميع حروفها وتشديداتها ولم يبدل منها حرفا آخر
 واتى على نظمها المعروف ولم يفرق) بين كلماتها (بمضرو ولم يلحن لحنا يغير
 المعنى ولكنه لحنا لا يغير المعنى) كضمها لله وفتح دال نعبد وكسرياتها
 ونحو ذلك من اللحن الذي لا يغير المعنى (ككسرنون نعبد وضم صاد صراط وضم همزة
 اهدنا ونصب دال الحمد او جرها) (كما هو عادة قراءة العوام لا يضر ذلك) في
 الصلاة لبقاء المعنى في جميع هذا اللحن وجملة قوله لا يضر ذلك خبر ان (ويحسب)
 اي هذا اللحن (من الاربعين وان كان يسمى لاحنا) عند الفقهاء والخويين (لان هذا
 اللحن لا يبطل الصلاة وما لا يبطلها يحسب المتصف به) اي اللحن (من الاربعين لصحة
 صلاته كما يفهم من العبارة المتقدمة) من وجود شروط الاحسان الخمسة ويصح
 الاقتداء به لكن مع الكراهة سواء كان اللحن في الفاتحة او السورة والحاصل ان
 اللحن الذي لا يغير المعنى لا يضر مطلقا والذي يغيره ان كان في الفاتحة لم تصح امامة
 اللحن مطلقا ان امكنه التعلم وان لم يمكنه صحت لمثله وان كان في السورة
 صحت امامته مطلقا مع الكراهة ان لم يمكنه التعلم ومع الجهل بحاله ان امكنه هذا
 كله اذا لم يعرف الصواب بان كان اميا عاجزا عن الصواب فان عرفه وتعهد
 اللحن صحت امامته مع الجهل بحاله سواء في الفاتحة او السورة وان سبق لسانه اليه
 ولم يعد القراءة على الصواب او نسي انه في الصلاة او كان جاهلا معذورا -
 ففي الفاتحة تصح امامته مع الجهل بحاله وفي السورة تصح مطلقا مع الكراهة
 كذا قال الشارقي (ثم اعلم انه لا يجوز الحكم ببطلان قراءة العامي
 حتى يتحقق المضر في قراءته حملا له على) وجوب (توقي المبطل)
 للصلاة عنده (ولان الاصل الصحة حتى يتبين الفساد كما
 اجاب سيدي الشيخ حسن الموزني الانصاري رحمه الله -
 تعالى لما سئل عن اهل البلد تعلموا القرآن من
 رجل يبدل الضاد ظاء وعلمهم كذلك هل تصح منهم
 الجمعة امر لا فاجاب) اي الشيخ حسن (اذا غلب على الظن الصحة) اي
 ظن المكلف (صحت جمعتهم لان العلماء) اي الفقهاء (ارحمهم الله تعالى اقاموا الظن مقام اليقين

في العبادات ولكن يسن لهم إعادة الظهر بعدها (أي الجمعة) (احتياطاً انتهى) أي جواب الشيخ حسن (بالمعنى) أي لا يعين الجواب بالحروف أي مراعاة للقول بعدم صحة الجمعة بوجود أمي واحد من الأربعين لنقصان العدد أو بعدم اتفاقهم في الأمية وهذا كما حكى عن العالم الفاضل تلميذ الشيخ محمد بن سليمان الكردي صاحب سبيل المهتدين وهو الشيخ محمد ارشد البجري أنه أمر أهل الحجاز أن يعيدوا الظهر بعد الجمعة وعن العالم الماهر سيدي أحمد السمسار كذلك وإن زاد عن الأربعين زيادة كثيرة (وأما إعادة الظهر بعد الجمعة لغير حاجة) في جميعها أو بعضها أو لم يدر هل هو حاجة أم لا كما في بعض البلاد (فإن وقع سبق وعلمت السابقة ولم تنس وجب الظهر على المسبوق) لبطان جمعتهما (وإن سبقت واحد ولم تنس) أي السابقة كان سمع مسافر مثلاً تكبيرتين متلاحقتين وجهل المتقدمة منهما (أو تعينت) أي السابقة (و) لكن (نسيت فتجب إعادة الظهر) أي على الجميع (لتيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر) أي لأحد الفريقين فلا تتأخر إقامة جمعة بعدها (لكنها غير معلومة المعينة) منهما (والأصل بقاء الغرض في حق كل) أي من الطائفتين (فلزمتهما إعادة الظهر عملاً بالأسوأ) أي الاحوط فيها وفيه لتبرأ منهما يتقين وحيث وجبت أعادته وجب فيه الفرضية فيه ويستحب اظهار حيث كان عذر فاعله ظاهر كذا للثام (الثاني السنة فمن ذلك إذا تعددت الجمعة لحاجة) بأن عسر الاجتماع بمكان بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلا مشقة ولو غير مسجد (ولم يعلم المصلي سبق جمعه يسن له) أي مصلي الجمعة (أن يعيد الظهر بعدها) ولو فرادى (مراعاة لمن منع التعدد ولو لحاجة) وإن عظمت البلد قال ابن حجر لأنها لم تفعل في فرضه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين إلا في موضع واحد وتحمل المشقة في الاجتماع لذلك حتى قال السبكي ولا يحفظ عن صحابي ولا تابعي تجويز تعددها ولم يزل الناس على ذلك إلى أن أحدث المهدى ببغداد جامعاً آخر هو أما إذا علم المصلي سبق جمعه فلا يسن له الظهر وإنما هو على المسبوقه فقط (ومن ذلك إذا تعددت الجمعة لغير حاجة) أو لم يدر هل هو حاجة أولاً (وشك في السابق) هل وقعت الجمعتان معاً أو مرتباً (أو وقتاً) بمحل يمتنع تعددها فيه (معاً) بطلت جمعة الكل حينئذ (يجب) على الجميع أن يجتمعوا في محل واحد أو محال متعددة بقدر الحاجة وتجب عليهم إعادة الجمعة) إن اتع الوقت (وتسن إعادة الظهر بعدها) في صورة الشك (مراعاة لاحتمال تقدم أحدهما) أي الجمعتين المتقدمتين (فلا تصح جمعة أهل الثانية) أي المستأنفة (كذا قال سيدي ابن حجر فاليقين أن يقيموا جمعة ثم ظهر وهو مستحب لأن الجمعة كافية في البراءة وذلك لأن الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة من الجمعتين السابقتين في حق كل طائفة أما المعادة فمجزئة كذا في تقرير عطية مع فتح الوهاب ثم في صورة الشك في المعية والسبق بعد إعادة الجمعة قولان في الظهر فقال إمام الحرمين وجب فعل الظهر لأن احتمال السابق في أحدهما يقتضي وجوب الظهر على الأخرى وقال غير يندب فقط لأن الأصل عدم جمعة مجزئة في حق كل منهما وهذا هو المعتمد كما قال البجري أما في صورة المعية فتبرأ ذمتهم بإعادة الجمعة فلا يسن الظهر بعدها بل لا تصح فإن لم يتسع الوقت أو لم تتفق لهم أعادتها وجب الظهر كذا قال الشرقاوي (ومن ذلك أيضاً ما نقله سيدي)

زين الدين (صاحب فتح المعين من جواب البلقيني) لمن سأل (عن اهل قريه لا يبلغ عددهم اربعين رجلاً) بقوله (انهم اذا قلدوا جميعهم من قال بصفة الجمعة بأقل من اربعين) كاشى عشر رجلاً أو بأربعة (يصلون الجمعة) بذلك العدد (ويعيدون الظهر بعدها) أى الجمعة (احتياطاً) خروجاً من خلاف من منع الجمعة بأقل من اربعين (الثالث الحرمه) فلا تنعقد صلاة الظهر لافرادى ولا جماعة وهى اذا كانت الجمعة صحيحة كما اذا لم يكن فى البلد الا الجمعة واحدة (ولم يجر فى صحتها) أى الجمعة (خلاف) بين العلماء (وانى هذا) أى كيف لا يوجد خلاف (لان للجمعة شروطاً) لا بد منها فى صحتها (قل ان يتيقن الاتيان بها) أى الشروط والقله كناية عن الانتفاء أى ما يتيقن الاتيان بها فمنها عدم اغناء الصلاة عن القضاء بان لا يوجد أى واحد من الاربعين وعدم التعدد فى بلد واحد (فلا يجوز الانكار على فاعلها) أى اعادة الظهر (حتى يتيقن انه) أى فاعلى الاعادة (من الثالث) أى الخارج من خلاف العلماء فينبذ يجوز الانكار عليه (وانى ذلك) أى كيف يوجد تيقن ذلك (والله اعلم بالصواب هذا) أى عدم جواز الانكار على من يعيد الجمعة بالظهر (ما فهمه كاتب الاحرف الراجى الفضل) أى الخيز (من المنان) للنعم (والدعاء من الاخوان محمد بن خاتون بن عبد الرحمن من مذهب الامام الشافعى رحمه الله تعالى ونفعنا به) أى الشافعى قوله من مذهب متعلق بقوله فهمه (قال) المصنف رحمه الله تعالى (ولا يعمل هذا الزبور) أى المكتوب هنا من عدم جواز الانكار على من فعل اعادة الظهر بعد الجمعة (حتى يعرض) أى يظهر ويشاور على ذوى الانصاف* أى العدل فى الاحكام (من المحققين) أى ممن كثر علمهم (من الشافعية فان قبلوه) أى هذا الحكم المذكور (يعمل عليه والافلام) فلكل وقت حكم ولكل عالم ميزان (ثم ليعلم انى احببت) أى اردت ان اقول كلام بعض اهل العلم المقتدى بأقوالهم والمعمول) أى المعتمد (على افعالهم الذين هم من العلم بمكان مكين) أى فى مرتبة عظيمة وباستقامة دائمة (ومن تبعهم) أى هؤلاء المذكورين بأوصافهم (فهم مجبول الله من للتهدين) وقد نقل المصنف ثلاثة اقوال الاول كلام الشيخ عثمان بن احمد الضجاعي وفيه كلام السيوطى فى ترجيح حواضر الجمعة بأربعة والثانى كلام الشيخ احمد بن طاهر وفيه كلام النووى فى ترجيح جوازها بأثنى عشر والثالث كلام السيد سليمان بن يحيى الاهدلى وفيه ترجيح هذين القولين وفيه أيضاً كلام الشيخ احمد بن محمد المدنى فى تسليم الاقوال الثلاثة القول بانعقادها بثلاثة والقول بانعقادها بأربعة والقول بانعقادها بأثنى عشر وفيه أيضاً قول التقي السبكي فى كفايتها بأثنى عشر فالنقل الاول مذكور بقوله (فاقول قال سيدى الامام العلامة عثمان بن احمد الضجاعي ما لفظه) بقوله ما مفعول مطلق لقال وقوله لفظه مبتدأ وخبر جملة ما بعدها (قال الشيخ الامام العلامة الذى ذكر فى ترجمته) او ورقته مثلاً تبين احواله (انه) أى ذلك الشيخ (ارأى النبى صلى الله عليه وسلم فى اليقظة اكثر من سبعين مرة) وحكى ايضا ان تأليفه مقدار ثلثمائة كتاب (ابو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين ابى بكر عثمان) بن محمد بن خضر (بن ايوب) بن محمد (السيوطى) بضم السين نسبة الى سيوط قرية فى صعيد مصر (فى كتابه) أى عبد الرحمن (منه) الشمعة فى بيان (عدد الجمعة) وجم هو وشرب ماء غرمزمر على قصد ان يكون فى الحديث كالحافظ بن حجر العسقلانى وفى الفقه كالمراجح الدمشقى (واختلف العلماء) أى علماء الاسلام اهل السنة والجماعة (فى العدد الذى تنعقد به الجمعة على اربعة عشر قولاً بعد اجماعهم على انه لا بد من عدد وان نقل) محمد (بن حزم) الظاهرى

(عن بعض العلماء انها) اى المجموع (تصح بواحد) لانه يعط نفسه (حكاة الدارمي) نسبة لدارم بن مالك ابو قبيلة
من تميم (عن القاشاني) نسبة الى قاشان بالشين والسين مدينة بالعجم من بلاد الجبل (فقد قال النووي
في المجموع ان القاشاني لا يعتد به في الاجماع) لان الامة اجمعوا على اشتراط العدد فالواحد ليس بعدد (احدها
تنعقد باثنين احدهما الامام كالجماعة) في سائر الصلوات (وهو قول الخفي) ابراهيم بن يزيد وهو نسبة
الى نفع بفقتين قبيلة من اليمن (والحسن بن صالح) اهل الظاهر (داود) واتباعه (الثاني ثلاثة احدهم الامام
قال) اى النووي (في) المجموع (شرح المذهب) وهو لابي اسحق الشيرازي (حكى) اى هذا القول (عن) عبد الرحمن
بن عمرو (الاونراعي) نسبة الى اونراة جماعة من همدان وهو امام مشهور وكان يقول ليس ساعة من ساعات
الدنيا الا وترض على العبد يوم القيامة فالساعة التي لا يذكر الله فيها تنقطع نفسه عليها حشرات فكيف اذمرت
ساعة مع ساعة ويوم مع يوم ام (وابي ثور وقال غيره) اى النووي (هو) اى هذا القول مذهب ابي
يوسف (يعقوب) (ومحمد) بن الحسن (وحكاة) اى هذا القول وهو جواز الجمعة بثلاثة (الرافعي) امام
الدين عبد الكريم (وغیره عن القديم) فالقديم ما قاله الشافعي بالعراق والمجديد ما قاله بمصر وقال
الاونراعي وابو يوسف تنعقد الجمعة بثلاثة ان كان فيهم وال كذا قال الشربيني في تفسيره (الثالث اربعة
احدهم الامام وبه) اى هذا القول (قال ابو حنيفة) والامام سفيان بن سعيد (الثوري) نسبة الى ثور ابو قبيلة
من مضر وهو ثور بن عبد مناف ثم ان سفيان هذا شيخ الامام الشافعي وكان يسمى امير المؤمنين في الحديث
(والليث) بن سعد (وحكاة) اى هذا القول (ابن المنذر عن الاونراعي وابي ثور واختاره) اى اختار ابن المنذر
هذا القول (وحكاة) اى حكى النووي هذا القول (في) المجموع (شرح المذهب عن محمد) بن الحسن (وحكاة صاحب
التلخيص قولاً للشافعي في القديم وكذا حكاة في) المجموع (شرح المذهب) اى عن الشافعي في القديم ايضا (واخارجه
اى هذا القول اسماعيل (المزني) نسبة الى مزينة اسم قبيلة من مضر (كما حكاة) اى هذا القول (عنه) (المزني
(الاذرعي) نسبة الى اذرعات بكسر الراء موضع بالشام (في القوت) اى قوت المحتاج شرح المنهاج (قال يعنى السيوطي
بعد كلام طويل) وهو قوله لم يثبت في شيء من الاحاديث تعيين عدد مخصوص ثم قال والحاصل ان الاحاديث
والاثر دلت على اشتراط اقامتها في بلد يسكنه عدد كثير بحيث يصلح ان يسمى بلدا ولم تدل على اشتراط
ذلك العدد بعينه في حضورها بل اى جمع اقاموها صحت بهم واكل الجمع ثلاثة غير الامام فتعقد باربعة
احدهم الامام (هذا) اى انعقاد الجمعة باربعة احدهم الامام (ما ادانى الاجتهاد الى ترجيحه) وقد رجح اى هذا القول
المزني كما تقدم ونقله) اى هذا القول (عنه) اى المزني (الاذرعي في القوت) اسم كتاب له (وكفى به) اى المزني
(سلفا) اى تقدما (في ترجيحه) اى هذا القول (فانه) اى المزني (من كبار الآخذين عن الامام الشافعي ومن كبار رواة
كتبه الجديدة وقد ادى اجتهاده) اى المزني (الى ترجيح القول القديم ورجحه) اى القول القديم ايضا من اصحابنا
(ابوبكر بن المنذر في الاشارة ونقله) اى القديم (عنه) اى ابي بكر (النووي في شرح المذهب) قال الماوردي قال
المزني احتج الشافعي بما لا يشبهه اهل الحديث النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة جمع باربعين
كذا قال السيوطي (ثم قال يعنى السيوطي في اخر كتابه خاتمة) اى حسنة (ان ترجيحنا لهذا القول
اى الذي جوز الجمعة باربعة) (اولى من ترجيح المتأخرين جواز تعدد الجمعة فانه ليس للشافعي نص

بجواز التعدد أصلاً (أي بالكلية (لا في) القول (الجديد ولا في) القول (القديم) ولذلك اقتصر الشيخ أبو
 اسحق الشيرازي والشيخ أبو حامد ومتابعوه على عدم جواز التعدد (وإنما وقع منه) أي الشافعي (في القديم)
 أي وقت حصوله في بغداد (سكوت) على إقامة جمعيتين أو أكثر لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة
 بجواز التعدد (فاستنبطوا) أي استخرجوا (منه) أي من سكوت الشافعي على التعدد (رأياً) أي مذهباً (بالجواز)
 أي جواز التعدد (ثم زادوه) أي الاستنباط (فرجحوه) أي ذلك الاستنباط (على نصوصه) أي الإمام الشافعي
 (في الكتب الجديدة) (و) الحال (هو) أي الشافعي نفسه قد قال لا ينسب لسأكت قول فكيف ينسب إليه) أي
 الشافعي (قول من سكوته) وكيف (يرجح) أي السكوت (على نصوصه) أي الشافعي (المصرحة بخلافه) أي
 بمخالفة السكوت (وأما الذي نحن فيه) وهو القول بجواز الجمعة بأربعة (فإنه) أي الذي نحن فيه (نصله)
 أي الشافعي (صريح) وقد اقتضت الأدلة ترجيحه) أي قد دلت الأدلة على ترجيح ذلك القول (فرجحناه) أي ذلك
 القول (فهو) أي القول القديم (في الجملة) أي في بعض الصور (قول له) أي الشافعي (قام الدليل على ترجيحه) أي
 ذلك القول (على قوله الثاني) أي غير هذا القول عملاً بما قد ثبت من وصية الشافعي رضي الله عنه وهو قوله
 إذا صح الحديث من غير معارض فهو مذهبى وضربوا بقولى عرض الحائط اهـ (وهو) أي ترجيح هذا القول (أولى
 من ترك نفيه) أي الإمام الشافعي (بالكلية) (ومن) (الذاهب إلى ترجيح شيء بخلاف) أي بخالفة نفيه (لـ
 ينص) أي الشافعي (عليه) أي ذلك الشيء (البتة) كالتعدد في الجمعة لأن ظاهر النص عدم جواز التعدد لأن
 الشافعي لم ينص على جوازه (انتهى ما نقله سيدي عثمان مجرورقه في جواب له سماه) أي الجواب (القول التام
 في جواز الجمعة بثلاثة أحدهم الإمام) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلاف امتي رحمة أي في الخيرات
 الحسان كما نقل عن ابن حجر وقال فعليكم أن تعتقدوا أن اختلاف الأئمة المسلمين أهل السنة والجماعة في الفروع
 نعمة كبيرة ورحمة واسعة وله سر لطيف أدركه العالمون وعمى عنه المعترضون الغافلون وعليكم أن
 تحذروا من التعرض لمذهب أحد من الأئمة المجتهدين بالطعن والنقص فإن نحوهم مسحومة فمن تعرض إلى
 واحد منهم أو إلى مذهبه يهلك قريباً انتهى كما حكى أن السبكي قلداً بأحنيقة في فدية إسقاط الصلاة وفعلها
 لأمه فراها في المنام على هيئة عظيمة ولباس فاخر فقال يا أمي بما نلت هذه المرتبة فقالت جزاك الله
 عن خير كثيراً بهذه المسئلة اهـ والنقل الثاني قوله (وقال العلامة أبو القاسم) وهذه الكنية مبنية على
 تخصيص المنع في زمنه صلى الله عليه وسلم أو على ما صححه الرافعي من حرمتها فيمن اسمه محمد فقط بل قال ابن حجر
 إن محل الخلاف إنما هو وضعها أولاً وأما إذا وضعت لإنسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك للمحاجة اهـ (أحمد بن
 طاهر بن جهمان ما نقله سئل عن أقل العدد الذي تتعين به الجمعة فقلت) في الجواب (اسلم وفقني الله وإياك)
 لما يرضاه (إن للشافعي رحمه الله تعالى ثلاثة أقوال الجديد أن أقلهم أربعون رجلاً أحراراً مكلفين
 مستوطنين في الموضع الذي تقام فيه الجمعة) ثم للشافعي على القول الجديد قولان أحدهما أربعون أحدهم
 الإمام وبه قال عبيد الله وعمر بن عبد العزيز وأحمد وإسحق حكاه النووي عنهم في المجموع وثانيهما أربعون
 غير الإمام وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة حملاً لقول كعب أربعون رجلاً على غير الإمام اهـ وأهل القرى
 الذي لم يستوفوا الشروط كمن كان خارج البلدة فإن سمعوا النداء وجب عليهم الحضور للجمعة والأفلا

(وقولان قديمان احدهما ان اقلهم اربعة) وهو كذلك عند ابي حنيفة (والثاني اشاعته بالشروط المذكورة)
قال شعبة تنعقد الجمعة باثني عشر رجلا كما حكاه الشريفي في تفسيره (واختار هذا القول) (النووي في شرح
المهذب وشرح صحيح مسلم وبهذا القول افتى) (النووي لان ادلته) اي هذا القول (اقوى) لانه اذا جازت الجمعة بثلاثة
كما حكاه عن ابي عمر وعبد الرحمن الاوزاعي اوباربعة كما حكاه عن محمد بن الحسن وعن القديم للشافعي فجوازها
باثني عشر من باب اولي لان هذا اوسط الاقوال للشافعي (لان هذا القول) (اوفق بالادلة منها) اي أدلة (مسئلة
الانقضاء) اي تفرق الناس من المسجد (وهو قوله تعالى واذا رآوا) اي علموا (تجارت) قدمت (اولهوا) اي طبلوا وتصغيفا
(انقصوا) اي انصرفوا (اليها) اي التجارة (وتركوك) يا افضل الخلق تخطب حتى بقيت في اثني عشر رجلا قال
جابرنا أحدهم (قائما الى آخر الآية) وفي قوله تعالى قائما تنبيه على طلب القيام في الخطبتين وهو من الشروط
للقادر عليه ومنها كونهما غربيين في الاركان وان كان الكل اعجميا وكون ما عدا الاركان من توابعها بغير العربية
لا يكون مانعا من الموالاة كما نقله الكردى عن ابن قاسم ومنها كونهما في الوقت وولاء وطهر وستر كالصلاة
اه وروى انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة بعد الصلاة كالعيدين فقدمت قافلة من الشام
مع دحية بن خليفة الكلبي وكان الوقت وقت غلاء في المدينة وكان في تلك القافلة جميع ما يحتاج اليه الناس
من برودقيق وزيت وغيرها فنزل بها عند ابحار الزيت موضع بسوق المدينة وضرب الطبل ليعلم الناس بقدمه
فيشتروا منه فخرج لها الناس من المسجد مسرعين خوفا ان يسبقوا الى الشراء فيفوتهم تحصيل القوت فلم يبق غير
اثني عشر رجلا وعند ذلك قال صلى الله عليه وسلم لوتابعتم حتى لم يبق منكم احد لسال بكر الوادي نارا فلما
وقعت هذه الواقعة ^{والتفت} ونزلت الآية قدم صلى الله عليه وسلم الخطبة وَاخِرُ الصَّلَاةِ (ولم يرد) اي لم يأت على هذا
القول الاعتراض وهو انه) اي الشأن (لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم الا عشرة صلى بهم ظهرا) فلعل هذا
الحديث في واقعة اخرى فهو ان صح واقعة حال فعلية نظر فيها الاحتمال وكساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال
كما قال قتادة بلغنا انهم فعلوا ذلك ثلاث مرات كل مرة تقدم العير من الشام ويوافق قدموها يوم الجمعة
وقت الخطبة وفي رواية ان الذين بقوا معه صلى الله عليه وسلم اربعون رجلا وفي اخرى انهم ثمانية وفي اخرى
انهم احد عشر وفي اخرى انهم ثلاثة عشر وفي اخرى انهم اربعة عشر فهذا منشأ الخلاف بين الأئمة في العدد
الذي تنعقد به الجمعة (واما قول من قال فلعلهم) اي الخارجين من المسجد (رجعوا) بعد انصرفهم اوجاء عدد غيرهم
مع سماعهم اركان الخطبتين (فهو) اي رجوعهم (امر مظنون فلا عبدة بالظن وقد ثبت انه) اي الشأن (لم يبق
مع النبي صلى الله عليه وسلم الا عشرة وهو) صلى الله عليه وسلم (وبلال واتموا الجمعة وهذا القول افتى به وقد
افتيت به) اي بهذا القول (اهل القرى الصغار وفيه) اي هذا القول (مصلحة للمسلمين وفيه المداومة على اقامة هذا
الشعار) اي شعار الاجتماع واتفاق الكلمة (ومصلحة عامة في اظهار شعار الاسلام) اي علامات دين الاسلام
(والمحال ما ذكر) اي وجود مصلحة المسلمين ومداومة اقامة الجمعة واظهار علامات دين الاسلام هو العمل على
القول بانعقاد الجمعة باثني عشر (انتهى لفظ جوابه) اي الشيخ احمد بن طاهر (مرحمه الله بمر وفه) اي الجواب
فاذا صرحوا بلفظ الفتوى في قول علمانه يعمل به ولفظ الفتوى أكد وابلغ من لفظ الصحيح والاصح والمختار
والاشبه وغيرها والنقل الثالث قوله (وقال سيدي ضياء الاسلام السيد سليمان بن يحيى بن عمر الاهدلي

رحمه الله تعالى في جواب سؤال رفع (اي بلغ) (اليه) اي سليمان (ولفظ السؤال اصلح الله السادات العلماء ونفع بهم
 المسلمين) عامة (هل تصح الجمعة بعدد اقل من الاربعين ان كانوا في البلد) اي ان وجدوا في البلد كذلك (وهل له) اي
 العدد الاقل (حد ام لا) فان قلتم بالصحة بذلك العدد) اي الاقل من اربعين (فهل يحتاجون الى تقليد من يقول بالصحة بذلك
 العدد ام لا) اي ام لا يحتاج الى تقليد (واذا احتاجوا الى تقليد) لمن ذكر (فهل له) اي التقليد (شروط ام لا) اي ام ليس
 له شروط (واذا كان له) اي التقليد (شروط فكيف يكون حال العامة) اي الجهلة (وهل يعيد القوم) الذين يصلون الجمعة
 بالعدد الاقل (الظهر احتياطاً) ام لا (واذا اعادوها) اي الظهر (فهل يعيدوها جماعة او منفردين وهل يأثم اهل البلد
 الجميع او يأثم من لم يحضر الجمعة) فقط (وهل للوافد الى تلك البلد ان يصلي معهم الجمعة) ام لا وهل يصلون
 لأول الوقت ام يؤخرون الى قدر ما يسع الطهارة والصلاة افتونا آجركم الله (فقال مثيلاً) الى الاجوبة التسعة
 (المحمدية) فاشار الى الجواب الاول لقول السائل هل تصح الجمعة بعدد اقل من الاربعين بقوله (المذهب) اي
 مذهب امامنا الشافعي (انه) اي الشأن (لا تصح) اي الجمعة (بأقل من اربعين مستوفين) اي مستكملين
 (لشروط التي ذكروها في كتب الفقه) واهل القرى الذين لم يبلغوا العدد المذكور ان سمعوا نداء الجمعة
 بشروطه من بلدة او قرية اخرى تقام فيها الجمعة بشروطها لم يثبت عليهم اتيانها وصلاتهم معهم والا فلا
 تلزمهم الجمعة (وهذا هو قول الامام الشافعي الجديد) وهو المذهب الصحيح المشهور (وله) اي الشافعي
 (قولان قديمان احدهما ان اقلهم) اي المصلين الجمعة (اربعة فانه) اي الشأن (تصح الجمعة بأربعة وهو ارجح
 دليلاً من القول بأربعين) ثم اشار الى الجواب الثاني لقول السائل فهل يحتاجون الى تقليد من يقول
 بالصحة بذلك العدد ام لا بقوله (فعليك) اي تمسك (به) اي هذا القول والزمه (بلا تقليد للغير ولا اعادة) اي
 بالظهر (اذا وسع الله عليك بقول امامك) والعمل بالقول الضعيف في المذهب اولى من التقليد لابي حنيفة
 ومالك (ودليله) اي القول بصحة الجمعة بأربعة (ما أخرجه) اي رواه علي بن عمر البغدادي الشافعي (الدار
 قطني) بإسناد ضعيف ومنقطع والبيهقي أحد أئمة الشافعية (عن امر عبد الله الدوسية) نسبة الى دوس بن
 عدنان بن عبد الله ابو قبيلة من اليمن من الانزد (قالت) اي امر عبد الله (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واجبة على كل قرية) اي على اهلها وفي رواية نزيادة بعد ذلك فيها امام (وان لم يكن فيها) اي القرية
 (الاربعة) اي من الرجال وهذا الحديث مما استدل به السيوطي لهذا القول الذي يجوز الجمعة بأربعة
 وقد ذكر من اربعة طرق ضعيفة وقال عقيها قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قوة للحديث
 فان الطرق يثد بعضها بعضها خصوصاً اذا لم يكن في السند متهم اها اما دليل القول بأربعين انه
 صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني اصلي ولم يثبت صلاته لها بأقل من اربعين فلا تجوز
 بأقل من ذلك فقد قال الزرقاني وهذا مع ما فيه من التعسف في مقام المنع اذ نفي ثبوت صلاته صلى
 الله عليه وسلم بأقل منه دعوى نفي بلا دليل اهـ (والثاني) من القولين القديمين (اثنا عشر بالشروط
 المذكورة) في رواية عن ربيعة (شيخ الامام مالك (حكاها) اي هذا القول (عنه) اي ربيعة الشيخ ابو سعيد
 (المتولي) في التتمة (والماوردي) في الحاوي (وحكاها الماوردي ايضا عن) الامام المشهور وهو ابو بكر محمد بن مسلم
 بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب (الزهري) نسبة الى زهرة بن كلاب بن مرة ابو قبيلة من قريش (والاوزاعي

ومحمد بن الحسن واختار هذا القول (الشيخ يحيى (النووي في) المجموع (شرح المذهب وشرح صحيح مسلم لقوته) أي هذا القول (فانه) أي هذا القول (موافق لما ورد في الأحاديث في قصة الانقضاء) أي انصرف الناس من المسجد (النازل فيه) أي لأجل الانقضاء (قوله تعالى وإذا رأوا) أي علموا (تجارة) حصلت (أولها) أي طبلا (انقضوا) أي انصرفوا (اليها) أي التجارة (إلى آخر الآية مستند) أي دليل هذا القول الذي يجوز الجمعة باثني عشر (ما أخرجه البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوماً الجمعة) أي بعد الصلاة (فجاءت غير) بكسر العين أي أبل تحمل الميرة (من الشام فانقض الناس) أي خرجوا (اليها حتى لم يبق الا اثني عشر رجلاً) اه قيل هم العشرة وبلال وابن مسعود وفي رواية أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأما من الأنصار وفي مسلم منهم جابر وفي تفسير اسماعيل بن أبي نزياد أن سالماً مولى أبي حذيفة منهم كذا قاله الزرقاني والذي سوغ لهم الخروج وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب أنهم ظنوا أن الخروج بعد تمام الصلاة جائز لا نقضاء المقصود وهو الصلاة لأنه كان صلى الله عليه وسلم أول الإسلام يصلي الجمعة قبل الخطبة كالعيدين (ووجه الدلالة منه) أي هذا الحديث (أن العدد المعتبر في الابتداء يعتبر في الدوام فلما لم تبطل الجمعة بانقضاء الزائد على اثني عشر رجلاً دل) أي عدم البطلان بذلك (على أنه) أي ذلك العدد الباقي (كاف في صحتها) أي الجمعة (بلا شبهة) أي خفاء وبسط الجدل يطول بلا فائدة أمار رواية البيهقي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلاً فلا دلالة في هذا الحديث على أن الجمعة لا تصح بدونهم لأنه حكاية حال فعلية كذا قال الزرقاني (قال الإمام العلامة أحمد بن محمد المديني في كتابه منية أهل الورع في عدد من تصح بهم الجمعة قال فيه من لم يسلم لأقوال العلماء الأعلام) أي الكبار (في ثلاثة أحدهم الإمام) كما حكاها الرافعي وغيره عن القديمرأي من لم يأخذها (أول لم يسلم لقول إمامه الشافعي في أربعة) أي لم يرضه (أول لم يسلم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم باثني عشر) أي لم يعترف بصحتها (بذلك ونازع) أي خالف (في السنة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي أمرنا الله باتباعها) أي السنة (بعد وضوحها فقد تعب) في نفسه (واتعب غيره) (فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) أي نفى ثبوت صلاته صلى الله عليه وسلم بأقل من الأربعين دعوى نفى بلا دليل كما قاله الزرقاني (فهذه الأقوال الثلاثة) أي التي صرحنا بانعقاد الجمعة بثلاثة وبأربعة وبأثني عشر (بمنزلة مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى) لأنها لأصحابه فيستغنى من تمسك بها عن تقليد للمذاهب الأخرى قال أصحاب الشافعي وإنما يذكر القديمر وينسب للشافعي بحجره باسم ما كان لا أنه قول له الآن وروى أن الشافعي غسل الكتب القديمة ثم قال ليس في حل من روى عن القديمر ونقل عن الإمام أنه قال لا يعمل هذا القديمر من المذاهب وسئل ابن عبد السلام هل يجوز الأخذ بالقول الأول الذي رجع عنه الإمام المقلد أم لا فأجاب بأن ذلك جائز وقال النووي إذا تعرض الشافعي للمسئلة في القديم دون الجديد تكون الفتوى عليه (وأما قول العلماء المجتهدين فقد قال الإمام السيوطي في كتابه ضوء الشمعة في) بيان (عدد الجمعة أنهم اختلفوا في العدد الذي تنعقد بهم الجمعة على أربعة عشر قولاً بعد

اجماعهم على انه لابد من العدد (احدها اثنان كالجماعة وهو قول التخي واهل الظاهر الثاني
اثنان مع الامام عند ابى يوسف ومحمد والليث الثالث ثلاثة معه عند ابى حنيفة وسفيان الثوري
وهو شيخ الامام الشافعي واختاره السيوطي الرابع سبعة عند عكرمة مولى سيدنا عبد الله بن سيدنا
العباس الخامس تسعة عند ربيعة شيخ الامام مالك السادس اثنا عشر عند ربيعة ايضا في رواية
السابع مثله غير الامام عند اسحق بن راهوية الثامن عشرون في رواية عبد الملك بن حبيب عن مالك
التاسع ثلاثون في رواية عن مالك العاشر اربعون بالامام عند الامام الشافعي الحادي عشر اربعون
غير الامام عند الشافعي ايضا الثاني عشر خمسون عند احمد في رواية الثالث عشر حكاها المازري
نسبة الى مازر بفتح الزاي اما بلد بالمغرب منها شارح صحيح مسلم او قرية بين اصبهان وخورستان
منها عياض بن محمد بن ابراهيم الابهرى المازري الرابع عشر جمع كثير من غير قيد وهذا مذهب
مالك في المشهور عنه انه لا يشترط عدد معين بل تشترط جماعة تتقرب بهم قرية وتستغنى
بهم ولا تنعقد بالثلاثة والاربعة ونحوهم (اذا تقرر هذا) اى الاختلاف على اربعة عشر قولاً .
(فلنرجع الى) جواب (قول السائل نعم) يجوز (للمذكورين) وهم الاقل من الاربعين (التقليد) لاي
قول من الاقوال المذكورة ونقل عن ابن الجمال في فتح المجيد التقليد هو الاخذ والعمل بقول
المجتهد من غير معرفة دليله ولا يحتاج الى التلفظ بالتقليد اه ونقل السيد عمر البصرى عن فتاوى
ابن الزبيد ان العامى اذا وافق فعله مذهب امام يصح تقليده صح فعله وان لم يقلده توسعة على
عباد الله تعالى اه ثم اشار الى الجواب الثالث لقول السائل هل للعدد الاقل من الاربعين
حد ام لا بقوله (والاولى لهم ان يقلدوا القائل بانعقادها) اى الجمعة (باثنى عشر فاذا قلده) اى
القائل بذلك (وصلوها) اى الجمعة (فجمعهم صحيحة) ثم اشار الى الجواب الرابع لقول السائل هل
يعيدون الظهر جماعة او منفردين بقوله (واذا اعدوا الظهر جماعة فهو احسن) من اعادته فرادى ثم
اشار الى الجواب الخامس لقول السائل هل يعيد القوم الظهر بقوله (وان لم يعيدوها) اى الجمعة (ظهر)
(صحت جمعهم) لكن الاحوط ان يعيدوها ظهراً ولو فرادى خروجاً من خلاف من منع الجمعة باقل من
الاربعين ثم اشار الى الجواب السادس لقول السائل هل يأثم جميع اهل البلد او من لم يحضر الجمعة
فقط بقوله (ولا اثم عليهم بل الاثم على من لم يحضر لغير عذر) مسوغ لترك الجمعة ثم اشار الى الجواب
السابع لقول السائل هل يصلون الجمعة لاول الوقت بقوله (ولهم ان يصلوها) اى الجمعة (بالتقليد
المذكور) اى بالعمل بقول من يجوز الجمعة بدون اربعين (اول الوقت) فلا معنى لتأخيرها ثم اشار الى
الجواب الثامن لقول السائل هل للوافد الى تلك البلد ان يصلى معهم الجمعة بقوله (وكذلك الوافد عليهم)
اى على اهل ذلك البلد يجوز له ان يصلى الجمعة معهم (اذا قلده) معهم وهذا اشارة الى انه لا يكتفى بتقليد
بعضهم بل لابد من تقليدهم كقوله ثم اشار الى الجواب التاسع لقول السائل هل للتقليد شروط
ام لا بقوله (قال التقي السبكي رحمه الله تعالى اذا قلده) اى المقلد الذى يريد اقامة الجمعة بدون اربعين
(من يقول من اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى باقامتها) اى بصحة اقامة الجمعة (باثنى عشر كفاه)

من غير معرفة شروط غير معلومة عند الشافعية بل تكفيه معرفة شروط الجمعة التي عند الشافعية فقط (وانما يعسر استيفاء شروط التقليد حيث قلد) اى الشخص (الشافعي مذهباً) من المذاهب اى المدونة (غير مذهب) الامام (الشافعي كان قلداً) اى ذلك الشخص (ابا حنيفة) نعمان بن ثابت (او مالك بن انس امام دار الهجرة) فانه (اى ذلك المقلد) فى هذا التقليد يحتاج ان يراعى مذهب (الامام) المقلد فى الوضوء والطهارة والغسل من النجاسة وفى سائر (اى باقى) شروط الصلاة وركانها ومثل ما ذكر يعسر على غير العارف انتهى ما رأيته من جوابه (اى الشيخ التتقى السبكي) رحمه الله تعالى بحرفه (اى الجواب) وقد تقدم ان العمل بالقول الضعيف فى مذهبنا اولى من التقليد لمذهب المخالف واعلم ان للتقليد شروطاً سبعة الاولى ان يكون مذهب المقلد به مدوناً ليحصل له العلم اليقين بكون المسئلة المقلد بها من هذه المذاهب الثمانية حفظ المقلد شروطه فى تلك المسئلة الثالثة ان لا يكون التقليد فيما ينقض فيه قضاء القاضى الرابع ان لا يتبع الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل لتخل ربيعة التكليف من عنقه وهذا شرط لدرء الاثر لاشتراط صحة التقليد الخامس ان لا يعمل بقول فى مسئلة ثم يضرب فى عينها السادس ان لا يلتقى بين قولين تتولد منهما حقيقة واحدة مركبة لا يقول كل من الامامين بها كتقليد الشافعي فى مسح بعض الرأس ومالك فى طهارة الكلب فى صلاة واحدة كذا قال ابن حجر السابع ان يعتقد المقلد ارجحية مقلده للغير او مساواته له لكن المشهور الذى رجه الشيخان جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل امر ثم قال السيد سليمان (اذا تقرر ذلك) اى المذكور من الاجوبة التسعة (فاقول الحاصل مما تقدم) اى من تلك الاجوبة (ان) للشافعي رحمه الله تعالى فى العدد الذى تنعقد به الجمعة اربعة اقوال قول معتمد وهو الجديد وهو كونهم اربعين بالشروط المذكورة (اى فى كتب الشافعية) وثلاثة اقوال فى المذهب القديم ضعيفة احدها اربعة احدهم الامام (وهذا موافق لابي حنيفة والثوري والليث) والثاني ثلاثة احدهم الامام (وهذا موافق لابي يوسف ومحمد والاوزاعي واليثار) والثالث اثنا عشر احدهم الامام (وهذا موافق لربيعة والزهرى والاوزاعي ومحمد) وعلى كل الاقوال (اى الاربعة) تشتترط فيهم (اى المجمعين) الشروط المذكورة فى الاربعين (فلا زيادة فى الشروط) (اذا علم ذلك) اى المذكور من انعقاد الجمعة باحد هذه الاقوال الاربعة (فعلى العاقل الطالب ما عند الله تعالى) من ثوابه ورضاه (ان لا يترك الجمعة) بالكلية (ماتأتى) اى امكن (فعلها على واحد من هذه الاقوال) اى الاربعة فما مصدرية ظرفية اى ملة سهولة فعلها على ذلك (ولكن اذا لم تعلم الجمعة انها متوفرة فيها الشروط على القول الاول) اى من الاقوال الاربعة (وهو القوال الجديد فيسن له اعادة الظاهر بعدها) اى الجمعة (احتياطاً) قراراً من خلاف من منعها بدون اربعين (و) ينبغي ان (لا يتركها) اى الجمعة (فيصلى الظاهر) فقط ولومع عدم وفور الشروط عند القول الجديد (لانه) اى العاقل (يفوت

(عليه) أي على نفسه (خيرا كثيرا) من عند الله تعالى (إذا لم يعمل الجمعة وصلى بدلها الظهر وأحيث ينبغي
 أن يقلد من قال بصحتها) أي الجمعة (من علماء الشافعية أن لم يمكنه تقليد من قال بصحتها من) باقي
 أهل المذاهب الأربعة لعدم معرفته شروط صحة الصلاة عند ذلك (الأمام) أي المقلد له (لئلا يقع)
 أي المقلد (في التلغيق المنهي عنه انتهى) أي كلام السيد سليمان بن يحيى الأهدلي بل العمل بالقول
 الضعيف في مذهبنا أولى من التقليد لمذهب المخالف المدون كالاثمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك وأحمد
 بن حنبل أما غيرهم من باقي المجتهدين فلا يجوز تقليدهم لأن مذاهبهم لم تدون ولم تضبط لكن قال ابن
 حجر وغيره يجوز تقليد كل من الاثمة الأربعة وكذا من عداهم من الاثمة المجتهدين في العمل لنفسه
 انتهى والتركيب القادح في التقليد إنما يوجد إذا كان في قضية واحدة كما إذا توضأ فقلد أبا حنيفة
 في مس الفرج والشافعي في الفصد فصلاته حينئذ باطلة لا تغلق الإمامين على بطلان طهارته أما
 إذا كان التركيب من حيث تركيب القضيتين كطهارة المحدث وطهارة المحدث فذلك غير قادح لأن
 الإمامين لم يتفقا على بطلان طهارته لأن ذلك نشأ من تركيب القضيتين وهذا غير قادح كما نقل عن
 البلقيني وأعلم أن الأصح أنه يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر من المذاهب المدونة ولو عجز
 التشهي سواء انتقل دائما أو في بعض الحادثة وإن اختلف أو حكم أو عمل بخلافه ما لم يلزم منه
 التلغيق كما نقل من كلام ابن حجر وغيره ثم قال المصنف رحمه الله تعالى (إذا علمت ذلك) أي المذكور
 من الأقوال المنقولة من العلماء (الجمعة أفعليلك) أي الزم (بصلاة الجمعة ولا تسمع) أي لا تقبل ولا تطع
 (قول من ينهي عنها) أي عن إقامة الجمعة (لعدم توفر شروطها) أي شروط انعقادها (على القول المجيد
 المعتمد لأنك ترى) أي تعرف (ما اختلفت به هؤلاء العلماء الأعلام) أي الكبار (بل) تعرف
 (ما رجحوه كما مر الذين هم من العلم والورع) أي النقاء (بمكان معين) أي في مرتبة عظيمة
 (وهم من كبار اثمة الشافعية خصوصا الإمام) اسماعيل (المزني والامام) عبدالرحمن (السيوطي) أي
 والامام ابوبكر بن المنذر فانهم اختاروا القول الذي يجوز الجمعة بأربعة (وغيرهم ممن تقدم ذكرهم)
 كالنواوي والتقي السبكي والسيد سليمان بن يحيى والشيخ أحمد بن طاهر بن جمعان فانهم اختاروا
 القول الذي يجوز الجمعة بأثنى عشر وكفى بهم فخولا (رحمهم الله تعالى) رحمة واسعة (ونفعنا بهم)
 وبعلمهم (واماتنا على محبتهم وطريقتهم آمين) أي استجب دعاءنا (يا رب العالمين) وصلى الله على
 سيدنا محمد النبي الأمي امام الهدى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا عدد كل ذرة الف الف مرة
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين انتهى من